

Document: EB 2021/134/R.46/Add.1
Agenda: 19(b)(iv)(b)
Date: 10 December 2021
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

جمهورية نيجيريا الاتحادية

برنامج المناطق الخاصة لتجهيز الصناعات الزراعية

ضميمة

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للموافقة

جمهورية نيجيريا الاتحادية

برنامج المناطق الخاصة لتجهيز الصناعات الزراعية

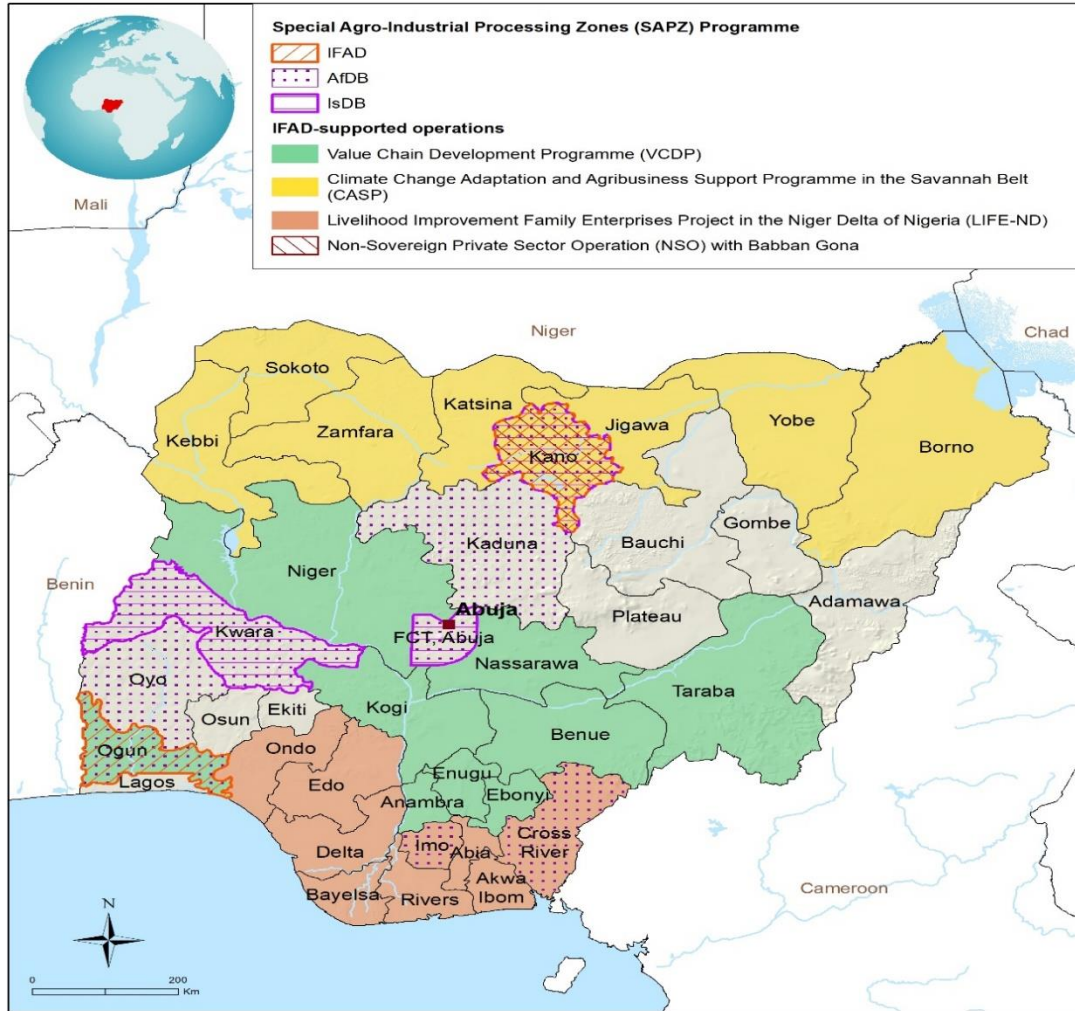
ضميمة

يوجه انتباه المجلس التنفيذي إلى الضمانم والتعديلات التالية على تقرير رئيس الصندوق بشأن برنامج المناطق الخاصة لتجهيز الصناعات الزراعية (EB 2021/134/R.46). ولمزيد من الوضوح، ترد التعديلات المدخلة بخط بارز، بينما يرد النص المحذوف مشطوبا.

وتُدرج جميع التغييرات في الوثيقة بناء على طلب حكومة نيجيريا الاتحادية خلال المفاوضات بشأن القروض.

الصفحة ii، خريطة منطقة البرنامج

وقد جرى تحديث خريطة منطقة البرنامج لتتضمن مناطق عمليات البنك الإسلامي للتنمية: ولاية كوارا وولاية كانو ومنطقة العاصمة الاتحادية.



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتسليم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

أعد الخريطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 2021-12-02



الصفحة 2، تعدّل الفقرة 8 ليصبح نصها كما يلي:

"طلبت حكومة نيجيريا الاتحادية دعم مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق من أجل إنشاء مناطق خاصة شاملة لتجهيز الصناعات الزراعية في البلاد. وسيدعم مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية الحكومة في وضع سياسات مالية مواتية وإتاحة حوافز وبنية تحتية تمكينية لمشاركة القطاع الخاص في المناطق التي سيتم إنشاؤها. وسيستند الصندوق إلى تجربته لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة والمشغلين الصغار والشباب والنساء في نيجيريا على الاستفادة من منافذ السوق التي ستتيحها المناطق الخاصة لتجهيز الصناعات الزراعية والتغلب على التحديات الرئيسية مثل انخفاض القدرة التسويقية، وتدني العائدات، ومحدودية القيمة المضافة، والعجز في الوصول إلى البنية التحتية والمدخلات والدعم المالي."

الصفحة 4، تعدّل الفقرة 16 ليصبح نصها كما يلي:

"سيدعم مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية الحكومة في إنشاء المناطق الخاصة لتجهيز الصناعات الزراعية في المناطق/الولايات المختارة ذات الإمكانيات العالية. وستشمل كل منطقة خاصة لتجهيز الصناعات الزراعية مركزا للصناعة الزراعية ومركزا للتحويل الزراعي، وسيحدد لهما موقع استراتيجي داخل منطقة الإنتاج لتسهيل تجميع المنتجات من المجتمعات المحلية، ونقلها إلى مراكز الصناعة الزراعية لإضافة القيمة ومراكز التوريد لتوزيعها وبيعها بالتجزئة للمستهلكين. وهذا المكون الذي يقوده مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية مفصل بالكامل في تقرير تقييم البرنامج الخاص بكل منهما."

الصفحتان 4 و5، تعدّل الفقرة 18 ليصبح نصها كما يلي:

"سيدعم مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية الحكومة والولايات المستهدفة في وضع سياسات وتشريعات ولوائح تمكينية تتعلق بالمناطق الخاصة لتجهيز الصناعات الزراعية من أجل تهيئة بيئة أعمال مواتية لاستثمارات القطاع الخاص ومعالجة أوجه القصور في سلاسل القيمة الزراعية. ومن خلال إنشاء منتديات تحالف السلع، سيركز الصندوق على ما يلي: (1) تيسير الحوار بشأن السياسات محليا والتأثير على الاستثمارات المحلية من أجل إقامة روابط سوق شاملة ومواتية؛ (2) تعزيز نظم مراقبة الجودة ومنح الدرجات والتوحيد القياسي؛ (3) تعزيز آليات إدارة النزاعات المجتمعية. وسيعمل التمويل الذي يقدمه برنامج التمويل الأخضر الشامل من أجل زراعة منخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ أيضا على تعزيز الحوار بشأن السياسات من أجل وضع إطار سياساتي مناسب لمشروعات الزراعة الخضراء."

الصفحة 12، تعدّل الفقرة 39 ليصبح نصها كما يلي:

"سيؤسس البرنامج إطارا مشتركا لإدارة التنفيذ يشمل جميع الجهات المشاركة في التمويل. وتعد الوزارة الاتحادية للمالية والميزانية والتخطيط الوطني الممثل المعين للجهة المقترضة وستضمن الامتثال لتعهدات القرض. وتعد الوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية وكالة التنفيذ الرائدة حيث ستعمل مع وزارات الزراعة على مستوى الولايات. وستقوم لجنة توجيهية مشتركة بين الوكالات بتوفير برناسة مشتركة بين الوزارة الاتحادية للصناعة والتجارة والاستثمار والوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية بالإشراف على التعاون والتوجيه الاستراتيجي لتنفيذ بين الوزارات عند تنفيذ البرنامج. وتقع مسؤولية مراقبة تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني على عاتق لجنة تقنية اتحادية مشتركة بين الوزارات يرأسها وزير الزراعة الاتحادي. وستنشأ في كل ولاية مشاركة لجنة لجان تقنية مشتركة بين الوكالات على المستوى الوطني وفي كل ولاية مشاركة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ بين الوزارات خطة العمل والميزانية

السنوية والموافقة عليها. وستفوض وكالة التنفيذ الرائدة تنفيذ البرنامج إلى وحدة تنسيق البرنامج الاتحادية التي ستدير أموال مصرف التنمية الأفريقي والصندوق والبنك الإسلامي للتنمية وأموال الحكومة النظرية. وتمشيا مع الهيكل الاتحادي لنيجيريا، ستنشئ وحدة تنسيق البرنامج الاتحادية وحدات التنفيذ على مستوى الولايات المشاركة في كل ولاية مستهدفة."

الصفحة 12، تعدّل الفقرة 41 ليصبح نصها كما يلي:

"وستقوم وحدات إدارة البرنامج الممولة على نحو مشترك بتنفيذ البرنامج. وستستخدم الجهات المشاركة في التمويل النظم القطرية المتاحة إلى أقصى حد ممكن، مع ضمان تقليص مخاطر الإدارة المالية إلى الحد الأدنى. وسيقوم الصندوق بصرف الأموال مباشرة إلى وحدة تنسيق البرنامج الاتحادية فقط من خلال حساب الخزانة الوحيد للحكومة الاتحادية وإلى وحدات التنفيذ على مستوى الولايات من خلال المصارف التجارية الخاصة المقبولة. واستخدام وسيستخدم الصندوق مكتب المراجع العام الاتحادي لمراجعة حسابات البرنامج السنوية. وسيصرف مصرف التنمية الأفريقي الأموال من خلال حساب الخزانة الوحيد ومن خلال المصارف التجارية الخاصة، وسيبحث استخدام مكتب المراجع العام الاتحادي على المستوى الاتحادي وفي الصندوق."

الصفحة 12، تعدّل الفقرة 42 ليصبح نصها كما يلي:

"وستُعين بصورة تنافسية وسيجري تعيين أو إعاره أفرقة مالية مخصصة على مستوى وحدة تنسيق البرنامج الاتحادية ووحدات التنفيذ على مستوى الولايات المشاركة من خلال عملية تنافسية. وسيشارك مكتب المحاسب العام بنشاط في تعيين موظفي الإدارة المالية للبرنامج. وسيطلب عدم اعتراض الصندوق قبل مشاركتهم، إضافة إلى أي تغيير في وضع موظفي البرنامج الرئيسيين."

الصفحة 13، تعدّل الفقرة 48 ليصبح نصها كما يلي:

"التخطيط. ستعمل وحدة تنسيق البرنامج الاتحادية على وضع صيغة موحدة لخطة العمل والميزانية السنوية. وستقوم كل وحدة من وحدات التنفيذ على مستوى الولايات المشاركة بإعداد خطة عمل وميزانية سنوية خاصة بها وفقا لذلك، وتخطيط الأنشطة والاستثمارات في الولاية بطريقة تشاركية تشمل جميع أصحاب المصلحة. وستعد وحدة تنسيق البرنامج الاتحادية خطة العمل والميزانية السنوية الموحدة للبرنامج بناء على مساهمات الولايات، والتي تقدم إلى اللجنة التوجيهية الوطنية اللجان التقنية المشتركة بين الوكالات للموافقة عليها وإلى مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق لإبداء عدم الاعتراض عليها."

الصفحة 14، تعدّل الفقرة 53 ليصبح نصها كما يلي:

"ستوفد بعثتا إشراف مشتركتان (مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق والحكومة) سنويا لاستعراض التقدم المحرز وتحسين تنفيذ البرنامج. وستجري الوزارة الاتحادية للمالية والميزانية والتخطيط الوطني، والوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق على نحو مشترك استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج على أساس الاختصاصات التي أعدتها الوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية ووافق عليها مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق. وعند إنجاز البرنامج، ستزود الوزارة الاتحادية للمالية والميزانية والتخطيط الوطني الحكومة الصندوق والبنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي بتقرير عن التنفيذ العام للبرنامج."